

المحاضرة الثامنة: مستقبل النظام الدولي في ظل الرهانات الاقتصادية

أولاً: النظام الدولي

1- مفهوم النظام الدولي: تعود الاستخدامات الأولى لمصطلح النظام الدولي الى تلك الحقبة التي رافقت بيئة نشوء منظمة عصبة الامم ، وتحديداً في المبادئ الاربعة عشر التي اعلن عنها الرئيس الامريكي وودرو ويلسون كإيدان عن بدء مرحلة جديدة للسلام بعد الانتهاء من الحرب العالمية الاولى، كما تم استخدام المصطلح لمرات عديدة خلال الفترة التي اعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية ، مع هزيمة دول المحور، وبداية تأسيس منظمة الامم المتحدة ونظام بريتون وودز، على اساس محاولة الدول المنتصرة تهيئة الاجواء للتأسيس لنظام جديد تسود فيه قيم القانون الدولي العام، والأمن والسلام الدوليين.

أما مصطلح النظام الدولي الجديد، فكان الأستخدام الاول له عام 1991 ومن قبل الرئيس الأمريكي جورج بوش أنذاك، عندما تحدث عن انتهاء الحرب الباردة والصراع الايديولوجي العالمي الرأسمالي الامريكي بالضد من الأشتراكي السوفييتي، وأن عصراً عالمياً جديداً قد بدأ يجسد احادية القطبية العالمية بعد تفكك وانهايار الأتحاد السوفييتي وتأسيساً على ذلك، يأتي استخدام مصطلح النظام الدولي الجديد تعبيراً عن مجمل تلك التطورات التي حدثت في هيكل وبنية علاقات القوة في نظام القطبية الثنائية System Bipolar الذي امتد منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، 1945 وحتى إنتهاء الحرب الباردة عام، 1991 وما ترتب عليها من تطورات تمثلت في انتصار المعسكر الغربي في الحرب الباردة، وتفكك وانهايار الاتحاد السوفيتي، وصعود الولايات المتحدة إلى مرتبة القطب الأوحد System Unipolar المهيمن في الشؤون الدولية، إضافة إلى جملة التداعيات المترتبة على ذلك مثل التحول نحو تدعيم دور الأمم المتحدة كتجسيد للشرعية الدولية، وتزايد حدة الاستقطاب بين الشمال والجنوب؛ وارتفاع أولوية ومكانة القضايا الاقتصادية على قائمة الاهتمامات الدولية؛ والتحول في نوعية المشكلات والتحديات الدولية الجديدة في مجالات كالبيئة، والمخدرات والجريمة المنظمة، ومثيلاتها مما تتطلب مواجهتها أنماطاً متميزة من التنسيق والتعاون الدوليين؛ تزايد التوجه نحو إنشاء التكتلات الإقليمية والكيانات الاقتصادية الكبرى؛ وتزايد الاهتمام الدولي بقضايا التحول الديمقراطي .

2- خصائص النظام الدولي : ثمة خصائص عديدة أّسم بها النظام الدولي اليوم ، يمكن إيجازها فيما يلي:

- **تعدد الفاعلين الدوليين :** أحد ابرز مظاهر النظام الدولي الجديد هو تعدد فواعله من غير الدول، لاسيما بعد بروز أدوار فوق الدولة لشركات عالمية متعددة الجنسيات، فضلاً عن تلك الادوار البارزة للمنظمات غير الحكومية ، والتي باتت تشكل تحدياً رئيسياً لسيادة الدول وسلطتها المطلقة على شعوبها ، وبذا نحن امام تفاعلات لمنظومة جديدة من الوحدات لم تعد تقتصر على الفواعل التقليديين كما كانت في السابق، وهذا ما يعطي زخماً وبعداً اضافياً للنظام الدولي الجديد

- **تراجع سيادة الدول :** وذلك بغعل تأثيرات ومتغيرات عديدة ، منها تأثيرات العولمة على مجمل الحياة الانسانية وبجوانب عديدة وشاملة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وحتى قيمية في بعض الافكار التي تحاول بها الولايات المتحدة الامريكية التقليل من شأن ثقافة الدول الاخرى وحضاراتها، فضلاً عن التقليل من قدرة الدولة على السيطرة المطلقة في موضوع السيادة كما كانت تفهم تقليدياً

- **الثورة التكنولوجية :** اثرت وبشكل كبير في المنظومة الدولية وسيرها، ذلك أنها افرزت مخرجات ونتائج عززت من ترابط الدول بنظام تكنولوجي معولم ، كما أنها ساعدت في تقدم اقتصاديات الكثير من دول العالم لتصبح اكثر تقدماً،

ولتعتمد على الاقتصاد الرقمي المعاصر اليوم ، فضلاً عن أن المعيار التكنولوجي بات أحد أهم المعايير المعتمدة في تقييم مدى قوة وقدرة الدولة على اعتلاء مكانة مهمة ومؤثرة في عالم اليوم ، كون مضمونها طغى على كل جوانب الحياة البشرية ، كالعسكرية والاقتصادية والطبية والعلمية.

- **ميل الدول نحو التكتلات الدولية** : تنامت هذه الظاهرة بشكل كبير ، الى درجة أنها اوضحت احد سمات النظام العالمي الجديد، لاسيما تلك التكتلات التي انطوت على الجانب او المضمون الاقتصادي، مثل مجموعة الدول الصناعية الثماني، و مجموعة العشرين، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAVTA ، و رابطة أمم جنوب شرق آسيا ASEAN ، و منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي APEC ، فضلاً عن دول اتحاد بريكست PRICS عام 2009 ، والذي ضم كل من البرازيل، روسيا الصين، الهند، وجنوب أفريقيا

- **ازدياد النزاعات الدولية**: وأن كانت هذه النزاعات أمتداداً للحقبة التي شملت العقد الاخير من القرن العشرين، متمثلة بحرب الخليج الاولى والثانية والتدخل في الصومال ويوغسلافيا وحرب احتلال العراق وأفغانستان ، و التوترات داخل الدول في ليبيا وسوريا و اليمن ، و كذلك التوترات ما بين القوى الدولية الكبرى على المصالح والنفوذ، والمنافسة الاقتصادية ، كتلك الجارية بين واشنطن- بكين

ثانياً: محددات النظام الدولي الجديد: يقصد بها الاطار التفاعلي العام الذي تجري فيه شبكة العلاقات التفاعلية الجديدة في إطارها التفاعلي التعاوني -التصاريحي، لاسيما تلك التفاعلات والسلوكيات التي تتم بين القوى الدولية المؤثرة في النظام الدولي بشكل تراتبي هادف لتحقيق مصالحها الاستراتيجية العليا ضمن ادواتها التي تعتمدها في إطار مقومات القوة التي تحوزها . فإذا كانت القوة وطريقة استخدامها هي إحدى سمات عصر القطبية الثنائية خلال حقبة الحرب الباردة ، فإن

- **إدارة الأزمات هي أحد محددات النظام العالمي الجديد**، ذلك أن الدول في ظل هذا النظام تفتقد الى الكثير من مرتكزات السيادة الأمر الذي يفقدها القدرة على المناورة من ناحية، فضلاً عن أنها اوضحت اسيرة للمصالح الكونية وتلك الاقليمية للقطب المهيمن ، أتساقاً مع تراجع كبير لدور تلك المؤسسات والمنظمات الدولية، مثل منظمة الأمم المتحدة و مؤسساتها وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لصالح تحقيق اهداف القطب المهيمن عالمياً

- **ولعل طبيعة العلاقة بين القوى العظمى والقوى الكبرى تعد محددات النظام العالمي الجديد لا يقل اهمية وتأثير عن تغيير مفاهيم القوة وإدارة الازمات الدولية في عالم اليوم ، في ظل القدرات التي تمتلكها القوى العظمى لاسيما في الجوانب الاقتصادية والعسكرية والتقنية والتعليمية ، فضلاً عن ادوات النفوذ العالمية التي تحوزها. والقوى الكبرى هي اقل في مستوى القوة لكنها ذات دور عالمي تأثيري ايضاً وهادف . وعليه فإن طبيعة العلاقة ما بين القوى العظمى والكبرى توافقياً او تناقضياً عبر ادوات تحقيق المصالح الخاصة بها عالمياً هي احد اهم محددات النظام العالمي الجديد،**

- **بيئة تنافسية تقود الى تقسيم العالم بين قوى كبرى**، مثل الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، التي تمتلك "حق الفيتو"بالإضافة الى المانيا، وقوى لها دور إقليمي مثل الهند واليابان، و دول ذات اقتصاديات صاعدة مثل البرازيل واندونيسيا وتركيا و جنوب افريقيا، و دول فاشلة مثل الصومال وأفغانستان ، وعالم متقدم وأخر نام وثالث غير نام .

- **مؤسسات دولية تعبر عن إرادة المجتمع الدولي**، مثل الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها وخاصة مجلس الأمن الدولي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية

- احلاف عسكرية وأتفاقات دفاعية وأمنية مشتركة، مثل حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واتفاقية الدفاع الخليجي المشترك- .
- **تجمعات اقتصادية إقليمية و دولية** ، مثل : مجموعة الدول الصناعية الثماني 8G، و مجموعة العشرين 20 G، وأتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA، و رابطة أمم جنوب شرق آسيا ASEAN، و منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي 7- APEC. منظمات غير حكومية تعنى بحقوق الإنسان والمرأة والطفل و مكافحة الفساد والبيئة وسوق العمل والصحة و حرية الاعلام ، ومنظمة مجموعة التنمية ، ، و منظمة العفو الدولية ، واللجنة الدولية للصليب الأحمر ، و منظمة السلام الأخضر، و المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب في العالم، و مراسلون بلا حدود، و منظمة التضامن الدولي، و منظمة الشفافية الدولية.
- **شركات عالمية النشاط و عابرة للجنسيات والحدود**، مثل شركات : سوني كوربوريش Corporation Sony ، و ديمرل كريزلر Chrysler Daimler ، و جنرال موتورز Motors General، وإكسون موبيل Mobil Exxon ، و جنرال General Electric.إلكتريك
- **وسائل إعلام و تواصل اجتماعي تشكل الراي العام العالمي**، مثل : القنوات الفضائية ، والأنترنترنت، وشبكات التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك و تويتر واليوتيوب
- وأنسجاماً مع النقاط اعلاه، فان نوعية القيود، وكذلك الفرص المتاحة امام القوى الدولية المؤثرة في السياسة الدولية باتت تتأثر وبشكل كبير بمخرجات تلك النقاط واثرها في تقييد او تدعيم سلوكها الدولي ضمن المنظومة او البيئة العالمية
- ثالثاً: النظام الدولي وأحتمالاته المستقبلية :** في ظل الدراسات الحديثة والمنهجيات المستجدة لم يعد كافياً دراسة ماضي الظاهرة وحاضرها دون التطلع الى مستقبلها ايضاً ، عبر دراسة العوامل المؤثرة فيها ، بمجمل حيثياتها الداخلية والخارجية وبرؤية استراتيجية عميقة وليست سطحية، وهذا ما يمتد الى موضوعنا قيد الدراسة النظام العالمي، وعليه سينقسم هذا المبحث الى مطلبين، يتضمن الاول السعي لإيضاح تلك العوامل المؤثرة في تحديد مستقبلات النظام الدولي، بينما ينصرف الثاني الى تحديد او استشراف تلك المشاهد المحتملة او الممكنة او المتوقعة للنظام الدولي اعتماداً على المنهج الاستشرافي،
- 1-العوامل المؤثرة في تحديد مستقبل النظام الدولي:** ثمة عوامل مؤثرة بشكل مباشر واحياناً غير مباشر في تحديد مستقبل النظام العالمي الجديد، يمكن ايجازها بالآتي
- **التغيير في مفاهيم القوة :** تعرف القوة بأنها تلك القدرة على أحداث التغيير في الآخرين ، طبقاً للنتائج المخطط لها مسبقاً، وللقوة صوراً و مظاهراً متعددة تتباين من دولة لأخرى، رغم أن الإطار العام ثابت، الا وهو ان القوة الإستراتيجية للدولة تعد الأساس او المركز الساند لها في حركة سلوكها السياسي الخارجي، إذ تلعب سياسة القوة دوراً بالغ الاثر في بنية النظام العالمي الجديد، بوصفها اساساً للتأثير المتبادل بين الدول، بحيث يبنى النظام العالمي الجديد على الإدراك الكامل من قبل كل دولة لموقعها النسبي ضمن هذا النظام ، وكذلك إدراك الأدوار الخاصة بكل اللاعبين الفاعلين الآخرين داخل النظام العالمي الجديد وبذا فإنه وبشكل عام فإن القوى الكبرى اليوم (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي و روسيا و الصين واليابان)هي التي تقرر شكل النظام العالمي ، وبما يخدم مصالحها بالدرجة الأساس)

- أنتشار أسلحة الدمار الشامل والجريمة المنظمة :فعالام اليوم تتزايد فيه اعداد تلك الدول التي تمتلك صواريخ باليستية وبيولوجية ، فضلاً عن ازدياد التحدي فيما بينها لأمتلاك وسائل الاطلاق بعيدة المدفوي هذا الجانب تشهد دول العالم لاسيما القوى الرئيسية فيها تنافساً ملحوظاً في مجال تطوير الأسلحة لأمتلاك التفوق النوعي واحداث اخلال بالتوازن الاستراتيجي السائد فيما بينها، فضلاً عن سعيها بذات الوقت لاسيما الولايات المتحدة الامريكية الى تقييد وخفض و نزع السلاح النووي ، عبر ادوات عديدة منها استخدام العقوبات الاقتصادية ، كما

- بروز القوى الدولية الصاعدة : شهد النظام الدولي، لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة ، ظهور تحولات بنيوية وان كانت تدريجية ، في هيكلية القيادة العالمية ، وبروز اقطاب دولية جديدة فيه، وهي نتيجة طبيعية افضت اليها التغييرات التي حدثت في موازين القوى العالمية بين الأقطاب الدولية، لتنعكس بالتالي على التوازن الإستراتيجي العالمي ، وثمة اجماع على ان الصين قوة صاعدة تتجه إلى أن تكون دولة عظمى) وعليه، إن بروز التكتلات الاقتصادية العالمية، يثير بلا شك مخاوف لدى الولايات المتحدة، لاسيما تلك الفاعلة منها، والمتطلعة للمنافسة الدولية نوعاً ما، مثلاً مجموعة دول بريكس(البرازيل، روسيا، الهند والصين.ناهيك عن الإتحاد الأوروبي ككتلة اقتصادية عالمية، متطلعة للمنافسة الاقتصادية العالمية، عبر قدرات دول الإتحاد ككل، وشركاتها العملاقة، لاسيما في مجال الطاقة العالمية.

2- المشاهد المستقبلية للنظام الدولي (مشهد الأحادية القطبية - .مشهد التعددية القطبية - .مشهد القيادة بالمشاركة - .مشهد القيادة بالتعاون)

- مشهد الأحادية القطبية: يتأسس هذا المشهد على فرضية علمية مفادها، أن استمرار احتكار الولايات المتحدة لعناصر من التفوق العسكري النوعي، وكذلك التقني، والأقتصادي، فضلاً عن هامش حركة استراتيجية عالمية وتأثير سياسي عالمي لا يضاهي ، بالتزامن مع بروز بعض القوى الدولية الصاعدة .واتساقاً لذلك ، يميل هذا المشهد الى التأكيد على وجود القطبية الأحادية Unipolar، لأن دولة واحدة هي الولايات المتحدة الامريكية لا تزال مسيطرة على المجتمع الدولي، وتمارس تأثيراً كبيراً عليه، على اقل تقدير في الجوانب الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية وربما التدخل بقوة في ازمة الخليج الاولى 1991 وبعدها في كوسوفا 1999 وافغانستان 2001 والعراق 2003 فضلاً عن دول اخرى، كلها مؤشرات على تفرد الولايات المتحدة الامريكية بالنظام العالمي مع هامش معارضة ضيق تجسده بعض القوى.

وضمن ذات التوجه ، يتوقع جورج جي فريدمان في كتابه " الـ 100 عام المقبلة: توقعات للقرن الحادي والعشرين" أن القرن الحادي والعشرين سيكون خاضعاً لهيمنة الولايات المتحدة الامريكية بسبب امتلاكها عناصر الجغرافية وسيطرتها على محيطات العالم، من خلال اساطيلها و قواعدها العسكرية المنتشرة بشكل واسع النطاق، فضلاً عن قدرات تقنية عالية المستوى، و عسكرية فضلاً عن تحكمها بالعملة القيادة العالمية، الدولار الامريكي، الأمر الذي يضمن لها التأثير في سعر الصرف العالمي قياساً بالمعاملات الأخرى عالمياً، وبالتالي التأثير في اقتصاديات دول العالم جميعاً، وهذا ما حدا ببعض المفكرين الأقتصاديين والاستراتيجيين في العالم الى تشبيه حالة الترابط ما بين الاقتصاد العالمي والاقتصاد الامريكي بمقولة عالمية هي : إذا عطس الأقتصاد الأمريكي، أصيب العالم بالزكام . وهو دليل تشابك التأثير الى درجة تضمن لواشنطن التحكم الضمني بالأقتصاد العالمي

وطبقاً للأسباب اعلاه يميل اصحاب هذا الرأي الى تلك الفرضية التي تقول إن الولايات المتحدة لا تزال تتربع العرش العالمي ، بحكم أمتلاكها التفوق الثلاثي النوعي للقوة العسكرية والاقتصادية والتقنية، وستستمر في ذلك رديحاً ليس قصيراً من الزمن، لحين ظهور متغيرات، او مستجدات جديدة تؤثر في تغيير الوضع الى اتجاه اخر

- **مشهد التعددية القطبية** : يرتكز هذا المشهد المستقبلي على فرضية مفادها: أن التراجع في الاداء الاستراتيجي الامريكى فضلاً عن أستعادة بعض القوة العالمية مكانتها الدولية، و صعود قوة اخرى تميل الى أعتلاء مكانة ودور يتناسب و حجمها ومقدرات قوتها الاستراتيجية، يعني أن الولايات المتحدة لن تكون اكثر من مجرد قوى دولية بين مجموعة اخرى من القوى المؤثرة على الساحة الدولية فثمة عوامل تلعب دوراً كبيراً في التأكيد على ان العالم يتجه الى نظام متعدد الاقطاب Multipolar ، وكالاتي :

- أوسع رقعة التقدم التقني والمعرفي و الاقتصادي والطاقي بين مجموعة محدودة من القوى الدولية ما عدا الولايات المتحدة الامريكية، كالصين واليابان وروسيا الاتحادية و دول الاتحاد الاوربي و بريطانيا، ما يعني أن الولايات المتحدة لن تنفرد بذاتها بموضوعة عناصر القيادة والتحكم

- أتجاه الكثير من الدول في العالم الى التكتل العالمي عبر منظمات اقليمية وحتى دولية ذا طابع إستراتيجي يبتدء بالجانب الأقتصادي و تركز الثروة، كما في مجموعة اتحاد بريكس BRICS ، وغيرها من التكتلات العالمية الأخرى 3- .
تزايد الصراعات الدولية ، والجرائم المنظمة، والحروب السيبرانية عبرالفضاء المعلوماتي العالمي . فضلاً عن عوامل اخرى لا تقل اهمية عن سابقتها، كتلك المسائل المتعلقة بحقوق الأنسان، وتزايد اهمية الرأي العالمي الضاغط، بالتزامن مع انتشار التقنية المعلوماتية والمعرفية ، والتي سهلت كثيراً من ممارسة التأثير من قبل الرأي العالمي ، لا سيما في القضايا المحورية ذات الاهتمام العالمي وعليه، يسير أنصار هذا المشهد الى ذلك الاتجاه الذي يؤيد فكرة التعددية القطبية، والناجمة عن تراجع واضح في الاداء الاستراتيجي الامريكى ، تزاماً مع بزوغ قوة صاعدة بسرعة بحثاً عن مكانة و دور عالمي مؤثر ، يتسق وامكانياتها الإستراتيجية

- **مشهد القيادة بالمشاركة** : يتأسس هذا المشهد على فرضية مفادها إن ادراك الإدارات الامريكية المتعاقبة ، لاسيما تلك التي تمثل الحزب الجمهوري الأمريكي، بأن الولايات المتحدة الامريكية لا يمكنها وحدها تحمل تكاليف واعباء القيادة العالمية، في ظل صعود قوى دولية عديدة ، و تركيزها على الاقتصاد والبروز التدريجي، ما يعني انها مطالبة بمشاركة الولايات المتحدة اعباء القيادة والسيطرة العالمية، على النطاق العالمي .وحتى على النطاق الإقليمي وعليه يرى أنصار هذا الأحتمال الى ان مستقبل القيادة العالمي سيقترن بهذا المشهد الذي يفترض قيادة امريكية بمشاركة مجموعة محدودة من القوى الدولية كالصين و روسيا الاتحادية

- **مشهد القيادة بالتعاون** : بالإضافة الى المشاهد المستقبلية المحتملة اعلاه، ثمة مشهد اخرى يتأسس على فرضية مفادها ان القوى الدولية البازغة او الصاعدة لا تترضي التهميش في المكانة او الدور الدولي والتأثير الناتج عنه، وبالتالي فهي تتحين الفرص لممارسة دور عالمي يتسق و تطلعاتها العالمية استناداً الى مقدرات القوى التي تحوزها، الأمر الذي قد يدفع بالولايات المتحدة الامريكية الى محاولة استيعاب هذه القوى ، عبر فسح المجال لها للقيام بإدوار قيادية تعاونية او مكملة للدور الأمريكي عالمياً، الأمر الذي فسره الكثير من الباحثين والمهتمين بالشأن السياسي الأمريكي على انه نهجاً جديداً للقيادة الامريكية عالمياً يعتمد على التعاون مع القوى الدولية، كما ان أتجاه بعض القوى العالمية الى التكتل ، شكل تحد مضاف، دفع بالولايات المتحدة الامريكية الى اعتماد التعاون مع القوى الدولية في كثير من الاحيان، لاسيما وان التكتلات الجديدة تضم قوى ذات ثقل و وزن و مكانة عالمية كروسيا الاتحادية والصين والهند والبرازيل وجنوب افريقيا في اتحاد مجموعة بريكس والتي تضم ثلث الاقتصاد العالمي، فضلاً عن ثلثي الكتلة البشرية